



جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بالتعاون مع مخبر نظام الحالة المدنية
" خلية بحث PRFU "
المحكمة الدستورية في الجزائر
- بين التأسيس والآفاق -
الملتقى الدولي حول:

دور المحكمة الدستورية في إرساء دولة القانون

يومي 23-24 أكتوبر 2024

الرئيس الشرفي للملتقى الدولي:

أ. د: براهيم محمد الشيخ؛ مدير جامعة
الجيلالي بونعامة
رئيسة الملتقى

أ. د: طايبي سعاد؛ عميدة الكلية
بقاعة المحاضرات المركزية

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

الدكتور: صديق سعوداوي

أعضاء اللجنة العلمية:

- 1/ أ. د- كايي شريف؛ جامعة مولود معمري؛ تيزي وزو.
- 2/ أ. د- طايبي سعاد؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 3/ أ. د- بودربالة إلياس؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 4/ أ. د- طحطاح علاء؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 5/ أ. د- رواب جمال؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 6/ أ. د- طيب جميلة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 7/ أ. د- آيت عبد المالك نادية؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 8/ أ. د- تومي هجيرة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 9/ أ. د- بوشنتوف بوزيان؛ جامعة مولاي الطاهر؛ سعيدة.
- 10/ أ. د- كريمة خنوسي؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 11/ أ. د- عليان مالك؛ جامعة الجزائر 03.
- 12/ أ. د- زغو محمد؛ جامعة حسيبة بن بوعلي؛ الشلف.
- 13/ أ. د- سردو محمد؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 14/ أ. د- رحال سمير؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 15/ أ. د- النوي عبد النور؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 16/ أ. د- صديق سعوداوي؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 17/ أ. د- مراد طنجاوي؛ جامعة يحي فارس؛ المدينة.
- 18/ أ. د- أحمد عبادة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 19/ أ. د- رقيق ياسين؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 20/ أ. د- عمارة مسعودة؛ جامعة لونيبي علي؛ البليدة 02.
- 21/ أ. د- حسين حياة؛ جامعة لونيبي علي؛ البليدة 02.
- 22/ أ. د- سي موسى حمزة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

23/ د- بوضياف قدور؛ جامعة الجزائر 01.

24/ د- بوعتبة فوزية؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

25/ د- مختاشة أمينة؛ جامعة محمد لمين دباغين؛ سطيف.

26/ د- قمار خديجة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

27/ د- سوماتي شريفة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

28/ د- تقيّة توفيق؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

29/ د- بلال بلغالم؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

30/ د- حميس معمر؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

31/ د- شيكيرين ديلمى؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

32/ د- معزوزي نوال؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

33/ د- قریش أمينة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

34/ د- طيبون حكيم؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

35/ د- بن سنوسي فاطمة؛ جامعة الجزائر 01.

36/ د- بونوة عبد القادر؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

37/ د- مختاق عبد الله؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

38/ د- عموري نسيم؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

39/ د- بن سالم خيرة؛ جامعة الجليلي بونعامة؛ خميس مليانة.

الأعضاء من خارج الوطن:

01/ د- سويلم جودة سعيد؛ جامعة القاهرة؛ فرع الخرطوم؛
مصر.

02/ د- محمد علي زعل الشباطات؛ جامعة الشرق الأوسط؛
الأردن.

03/ د- مرتضي عبد الله خيرى عبد الله؛ جامعة الشرقية؛
سلطنة عمان (الدولة والجنسية: السودان)

04/ د- نزار حمدي إبراهيم قشظة؛ جامعة الشرقية؛ سلطنة
عمان (الجنسية فلسطين)

05/ د- صباح رمضان ياسين؛ جامعة زاخو؛ العراق

06- أ. د. الهادي علي الهادي زبيدة؛ جامعة طرابلس؛ ليبيا



رئيس اللجنة التنظيمية: بلال بلغالم

- 1/ د. قريش أمانة؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 2/ د. طيبون حكيم؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 3/ د. تفية توفيق؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 4/ د. بلغالم علي؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 5/ د. بوبكر رشيد؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 6/ د. سي موسى حمزة؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 7/ د. بوعبة فوزية؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 8/ د. لوناسي زكي؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 9/ د. سعوداوي صديق؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 10/ د. ملاك محمد؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 11/ د. مخاتق عبد الله؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.
- 12/ د. عموري نسيم؛ جامعة الجبلاي بونعامة؛ خميس مليانة.

موضوع الملتقى الدولي

مقدمة وإشكالية الملتقى الدولي:

يتناول الملتقى العلمي الدولي الموسوم بـ " دور المحكمة الدستورية في إرساء دولة القانون " المحكمة الدستورية المكلفة بالرقابة الدستورية؛ التي أسسها الدستور لسنة 2020 بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 2020/11/01؛ والمكلفة بالرقابة على دستورية القوانين؛ ومهام أخرى خاصة ومهام استشارية وفاصلة في منازعات وقضايا أخرى حولها المؤسس الدستوري ذلك؛ بهدف حماية مبدأ سمو الدستور؛ بحيث نسعى في هذا الملتقى الدولي إلى تبيان دور المحكمة الدستورية في إرساء وتثبيت دعائم دولة القانون المنشودة في الجزائر.

وذلك من خلال وضع الأسس الجديدة للرقابة الدستورية؛ بمحاولة تجسيد القاضي الدستوري والعدالة الدستورية الحقيقية؛ بغية حماية الحقوق والحريات المعترف بها دستوريا خصوصا الحق في الدفع بعدم الدستورية؛ وكذا حماية المنظومة القانونية من التشريعات والتنظيمات المخالفة للدستور؛ بإعطاء ديناميكية جديدة تكون جديّة وأكثر فعالية؛ مما سيؤدي بالنتيجة إلى معالم إرساء وبناء دولة القانون في الجزائر.

وفي إطار تكوين وتشكيل وتحديد المهام والاختصاصات الدستورية للمحكمة الدستورية يمكننا توضيح مدى نجاعتها وفعاليتها وفقا للدور الذي تقوم به في تحقيق عناصر بناء دولة القانون؛ من حيث حفظ علو الدستور؛ وحماية مبدأ تدرج القواعد القانونية؛ وحماية وضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة للأفراد؛ وكذا ضبط نشاط وعمل السلطات العمومية في الدولة؛ والفصل في مختلف المنازعات الدستورية والتفسير الدستوري وغيرها.

كما يعتبر التأسيس للمحكمة الدستورية في الجزائر بمثابة مساهمة لمختلف التنظيمات الدستورية والرقابية المنتهجة في مختلف أنظمة الدول الدستورية والسياسية المقارنة؛ بمحاولة تكريس العدالة الدستورية؛ والوقوف على مختلف الآليات والتنظيمات المقارنة والمواقف المتخذة بشأن طبيعة الرقابة الدستورية؛ لذا يتجوب علينا الإحاطة بكل عناصر موضوع هذا الملتقى بالتحديد والبحث في الدور المنشود للمحكمة الدستورية في إرساء وبناء وتدعيم دولة القانون؛ خاصة من مختلف قراراتها الرقابية المجسدة في الواقع.

إشكالية الملتقى الدولي

إلى أي مدى يمكن للمحكمة الدستورية تجسيد وإرساء معالم دولة القانون من خلال الصلاحيات والآليات الرقابية الممنوحة لها؟

أهداف موضوع الملتقى الدولي

يهدف موضوع الملتقى الدولي إلى توضيح وإبراز الدور الحقيقي للمحكمة الدستورية " بما أنها مؤسسة مستحدثة في دستور 2020؛ والمكلفة بالسهر على احترام الدستور؛ وفقا للرقابة الدستورية المشروحة لها؛ وذلك ببيان مختلف الأليات والوسائل التي تمكنها من إرساء بناء دولة القانون؛

ويهدف هذا الملتقى إلى:

- 1- نشر الوعي القانوني والدستوري للمهتمين بمواضيع الرقابة الدستورية والعدالة الدستورية.
- 2- توفير مرجع علمي أكاديمي يستفيد منه الجميع (أساتذة، قضاة، باحثين، قانونيين، مؤسسات وسلطات رسمية؛ ...).
- 3- إثراء الرصيد المعرفي والعلمي للجامعة الجزائرية.
- 4- توسيع المعارف العلمية والبحثية والأكاديمية للطلبة الباحثين والمتخصصين.

استمارة المعلومات

الاسم واللقب:

مديرية المخير *

الرتبة:

المؤسسة المستخدمة:

رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني:

محور المداخلة:

عنوان المداخلة:

اللغة المستعملة في المداخلة:

طريقة العرض:

ملخص المداخلة:

المحور الخامس: المحاكم الدستورية في الأنظمة المقارنة:

01- المحاكم الدستورية في الدول العربية

02- المحاكم الدستورية في الدول الغربية

03- دور اجتهاد المحاكم الدستورية في إرساء دولة القانون

- شروط المشاركة:

1- يشترط أن تتعلق الورقة البحثية بأحد محاور الملتقى الدولي العلمي؛ وأن لا يكون الباحث قد سبق وأن شارك بورقته في ملتقى أو ندوة أو يوم دراسي آخر.

2- لم يسبق وأن نشرت الورقة البحثية في أحد المجلات أو الدوريات العلمية والبحثية.

الضوابط الشكلية

1- تحرر المداخلة باللغة العربية برنامج word خط transparent arabic حجم 14 بالنسبة للمتن و حجم 12 بالنسبة للهوامش و باللغة الفرنسية...new times roman حجم 16 بالنسبة للممتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.

2- عدد الصفحات لا يتجاوز 20 صفحة.

العنوان الإلكتروني والآجال:

ترفق الملخصات بملخص للسيرة العلمية للباحث على أن لا يتجاوز صفحة واحدة مع المداخلة كاملة وترسل على البريد الإلكترونيين التاليين:

s.taibi@univ-dbk.m.dz

sedik.droit@yahoo.com

وذلك قبل تاريخ : 2024 / 10 / 01

ينم عرض الأبحاث على اللجنة العلمية للملتقى؛ من أجل التقييم و تبلغ نتائج التقييم في أجل أقصاه :

2024 / 10 / 10

محاور موضوع الملتقى الدولي

المحور الأول: نحو تحقيق عدالة دستورية بواسطة المحكمة الدستورية

01- استحداث المحكمة الدستورية تعزيز للعدالة الدستورية

02- تشكيل المحكمة الدستورية إطار لتعزيز الرقابة

الدستورية (شروط التعيين والانتخاب للأعضاء)

03- الاستقلال العضوي والوظيفي للمحكمة الدستورية (مدة

العضوية؛ التجديد الجزئي؛ حصانة الأعضاء)

المحور الثاني: الدور الرقابي للمحكمة على دستورية القوانين

01- شروط وإجراءات إخطار المحكمة الدستورية

02- الأحكام الخاصة برقابة مطابقة القوانين للدستور

03- الأحكام الخاصة بالرقابة الاختيارية

04- تكييف المنظومة القانونية الداخلية وفقا للاتفاقيات

الدولية

المحور الثالث: الدور الرقابي للمحكمة في الدفع بعدم الدستورية

01- الحق في الدفع بعدم دستورية القوانين

02- الدور القضائي في معالجة الدفع بعدم الدستورية

03- فصل المحكمة الدستورية في الدفع بعدم الدستورية

المحور الرابع: الدور الرقابي للمحكمة في الحالات الخاصة

01- الفصل في المنازعات الدستورية؛ والخلافات بين

السلطات العامة

02- التفسير الدستوري

03- مهام المحكمة الدستورية بقوة القانون

04- الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية